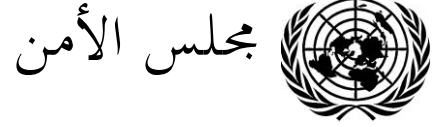


Distr.: General
29 December 2014
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام
من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى رد فعلكم المتعجل والمؤسف، على حد تعبير المتحدث باسمكم يوم
أمس، بشأن إبعاد موظفين للأمم المتحدة من السودان، يشرفني أن أحيل إليكم البيان الصادر
عن وزارة خارجية السودان الذي يشرح الأسباب التي دفعت حكومتي إلى اتخاذ هذا القرار
السيادي (انظر المرفق). وبالإضافة إلى كون هذا القرار سياديا، فهو يتماشى وأحكام اتفاقية
فيينا للعلاقات الدبلوماسية.

وإني إذ أوجه انتباهكم إلى هذه المسألة، أرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها
باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رحمة الله محمد عثمان النور
السفير
الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من وزارة الخارجية بجمهورية السودان بشأن إبعاد السيد علي الزعتري، المنسق المقيم للشؤون التنموية والإنسانية بالأمم المتحدة في الخرطوم، والسيدة إيفون هيل، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخرطوم

تأسف حكومة السودان لتعجل الأمين العام للأمم المتحدة في إدانته لقرار الحكومة السودانية إبعاد كل من السيد علي الزعتري، المنسق المقيم للشؤون التنموية والإنسانية بالأمم المتحدة في الخرطوم، وإيفون هيل، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخرطوم، دون الوقوف على الأسباب الحقيقية التي دعت الحكومة السودانية لذلك الإجراء. إن إشارة بيان الأمين العام للأمم المتحدة إلى معاقبة السودان لموظفي المنظمة العاملين في السودان إشارة غير موفقة وغير مقبولة للأسباب التالية.

إن السودان لا يستهدف الأمم المتحدة بحكم أنه عضو أصيل فيها وملتزم بأحكام ميثاقها ويقدر جهودها في تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في السودان، بل يسعى جاهداً لتطوير هذه العلاقة وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا السياق يستنكر السودان الإيحاء بأن عملية الإبعاد المشار إليها تمثل مخالفة لميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح الأمين العام للأمم المتحدة وموظفيها ووكالاتها، وفق أحكام المادة ٧/٢ من الميثاق، من التدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لأي دولة عضو بالمنظمة.

إن قرار إبعاد المذكورين من الأراضي السودانية قرار سيادي يستند إلى أحكام المادة التاسعة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١ التي تنص على أن "للدولة المعتمد لديها في أي وقت وبدون ذكر الأسباب أن تبلغ الدولة المعتمدة أن رئيس أو أي عضو من طاقم بعثتها الدبلوماسية أصبح شخصاً غير مرغوب فيه" كما أنه يستند إلى الأعراف الدبلوماسية الراسخة في هذا المجال ولن تتوان حكومة السودان عن اتخاذ قرار بإبعاد أي دبلوماسي أو موظف دولي يتجاوز مهامه المرسومة أو إطار تفويضه الوظيفي.

لقد اتخذت الحكومة السودانية قرار الإبعاد في حق السيد علي الزعتري نظراً لأنه أساء إلى الشعب السوداني وقيادته السياسية عبر تصريح صحفي لإحدى الصحف النرويجية في خطوة تناقض مهامه كموظف دولي رفيع للأمم المتحدة بالسودان وقد تم استيضاحه حول الأمر ومنح الفرصة الكافية لإبراز التسجيل الصوتي للحوار الصحفي الذي أجرته معه الصحيفة النرويجية على أساس أن الصحيفة قد حرفت أقواله، إلا أنه لم يفعل، حيث أن المعلوم عرفاً وقانوناً أنه لا يجوز لأي موظف دولي مهما كان أن ينصب نفسه قيماً وحكماً على أداء رئيس دولة ويسيء لشعبه بأكمله وهو المطلوب منه خدمة شعوب الأمم المتحدة بتجرد ومهنية عالية.

كما اضطرت الحكومة السودانية لإبعاد السيدة إيفون هيل، المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لأسباب عدة من بينها ما رصدته الحكومة السودانية من أن المسؤولة المذكورة شديدة التحامل على حكومة السودان وتعامل مع المسؤولين السودانيين بغطرسة وتعال، كما أنها اتخذت دون مشورة الحكومة السودانية قرارات بإيقاف الدعم المالي والفني لعدد من البرامج والمشروعات الاستراتيجية ذات المردود التنموي والسياسي والاقتصادي للسودان بما يتعارض مع مهامها ودورها كممثلة للأمم المتحدة في معالجة الأوضاع التنموية وخفض الفقر وزيادة النمو وتطوير وبناء المؤسسات العامة، فضلاً عن تجاوزها إطار المساعدات التنموية للأمم المتحدة الموقع بين حكومة السودان والأمم المتحدة في تموز/يوليه ٢٠١٢، هذا الإطار الذي يمثل الرؤية الاستراتيجية للتعاون بين السودان والأمم المتحدة للفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٦، وعملت على وضع أولويات تنموية وتدخلات بدون مشاورة الجهات الحكومية، وإلغاء عدد من المشروعات الناجحة ذات المردود التنموي والمؤسسي للسودان.

تدعو الحكومة السودانية الأمين العام للأمم المتحدة لمراجعة إدانته المتعجلة لقرار الإبعاد المشار إليه أعلاه ومراعاة أحكام المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة وإلزام موظفيه ووكالاته المتخصصة باحترام سيادة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وستمارس حكومة السودان حقها السيادي في حالة تجاوز أي من منسوبي الأمم المتحدة لاختصاصاته ومهامه الوظيفية المرسومة أو يتدخل في الشؤون التي تعتبر من صميم أعمال السيادة وسلطانها الداخلي وفق ميثاق الأمم المتحدة.